الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٥ اغسطس ٢٠٠٢

أي سودان يريدون ؟ (2-2)

البداية ... رد المظالم التاريخية لجميع «شعوب السودان»

لقاء كمبالا: كسر الجليد

عيسى البشير

يقول الدكتور محمد سليمان محمد في مقدمة كتابه «السودان.. حروب الموارد والهوية» إنه بحلول العام المقبل 2003 ستتعرض كل الغابات في شمال السودان الذي تساوي مساحته وحدة 6 مرات مساحة فرنسا، الأمر الذي سيؤدي إلى حرب أخرى على الموارد في بلد تعتمد معيشة الغالبية العظمى من سكانها على ما تجود به الأرض من محاصيل زراعية، وستزداد الهجمة على الموارد في جنوب السودان الذي رفع أهله السلاح مدافعين عن وسائل عيشهم وضمان بقائهم، وفي موازاة ذلك ستسعى الصفوة الشمالية المسيطرة على الدولة والسوق إلى فرض هويتها العربية - الإسلامية على بقية السكان بهدف تعزيز هيمنتها التامة على كل السودان موارد وبشراً.

ويوضح الدكتور سليمان أن تلك الصفوة المسماة محلياً «الجلابة» لا تود أن تفهم أن التنوع الثقافي والديني والعرقي يثري جميع قوميات السودان، وأن التداخل والتمازج، بينهما يمنح السودان مزيجاً ونكهة حضارية متميزة، مشيراً في هذا الصدد إلى ما حدث من تمازج وتداخل بين قبائل النوبة والبقارة مما أدى إلى نشوء هويات متداخلة من خلال العلاقات التجارية والدينية والفكرية والزيجية. وفي هذا الصدد يقول إن الصراع المسلح الذي اندلع في جبال النوبة قد فجرته محاولة النخبة المسيطرة على الاقتصاد والدولة الهيمنة على موارد الجبال خاصة الأراضي الزراعية في المنطقة.

وتؤكد أبحاث الدكتور سليمان حول الصراعات المسلحة في منطقة القرن الأفريقي عامة والسودان خاصة أن الناس لا يلجؤون إلى حمل السلاح إلا حين يهدد الآخرون وسائل بقائهم المادي وعصب كيانهم الروحي والثقافي، لذا يرفع المقاتلون في سبيل مواردهم وهواياتهم شعارات العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة.. الخ. لكنهم يعنون تحديداً حقهم في البقاء والنماء وفي الحفاظ على ديارهم وثقافتهم ودينهم وعرقهم.

ويرى الدكتور سليمان ويتفق معه كثيرون أن الأرض والبترول والمياه هي السبب الأول للحرب الأهلية الثانية (1983) مع عدم إغفال السبب الآخر وهو الصراع من أجل الهوية الذي يزداد مع استمرار التناحر والقتال، وعليه يمكن القول إن سبب اندلاع الحروب الأهلية في السودان سياسي في المقام الأول يتطلب إنهاؤها حلاً سياسياً شاملاً يرد المظالم التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع شعوب السودان.

إن التعددية هي السمة الغالبة على

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تقرير المصير لا يمكن ممارسته في غياب الإجماع حول أساسيات الدولة

عالمنا اليوم، وهناك حوالى 12 دولة فقط في كل هذا الكوكب يمكن أن نعدها متماثلة عرقياً ودينياً وثقافياً، ولو بمقدار أي ما يقل عن 15 في المئة من دول المعمورة. ولا شك أن السودان لا ينفرد ولا يتميز عن دول موحدة كثيرة تتسم كياناتها السياسية بتعدد المكونات العرقية والثقافية والدينية، وتجربته التاريخية للتعايش والتفاعل والتداخل بين مكونات تؤكد ليس فقط أنها لا تشكل بالضرورة عوامل انقسام وتمزق بين السودانيين، بل إنها كانت عامل إثراء حضاري واجتماعي وثقافي متواصل بينهم. فتأكيد المواطنة لا يمكن أن يتم إلا بالمساواة بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات، بالقوة وبالفعل، وكما عبر الدكتور جون قرنق عن أهمية توظيف المساواة كآلية تجعل منها جسراً للوحدة وليس معبراً للانفصال.. تعددية أهل السودان طرحت مسألة الهوية بصورة حادة.. لا يمكن إرساء مجتمع سوداني قائم على العدل والمساواة والحرية والديمقراطية من دون غربلة ثورية لجميع مسلمات الماضي كشرط محوري لإعادة بناء السودان الجديد على أسس جديدة ومتناغمة تقطع الطريق على سدود التنابذ، وتفتح سبيل التجانس على مصراعيه » «السودان حروب الموارد والهوية ص4، 5 ».

وفي ضوء هذا العرض فإن حصد تقرير المصير لجنوب السودان لا يمكن ممارسته بشفافية ونزاهة في ظل غياب إجماع وطني وحقوق مواطنيه، ولن يكون عادلاً في ظل وجود نظامين في دولة واحدة. لأن شعار تقرير المصير اليوم لا يأتي بهدف توحيد دويلات مثلاً، لأن السودان موحد بالفعل منذ قديم الزمان، وقد برز هذا الشعار إلى السطح كرد فعل تجاه المظالم وكتعبير عن عدم الثقة، وهو ليس مجرد آلية أو وسيلة فنية وإنما يحمل في داخله وجهات نظر قد تكون مصطرعة بشدة كما يقول الدكتور الشفيع خضر عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني وعضو هيئة قيادة التجمع. وهو بالنسبة للدكتور الشفيع، يعكس مفهوم الوحدة الوطنية القائمة على أسس جديدة بعد الاتفاق على إعادة بناء السودان مثلما تم في مؤتمر أسمرا 1995، وليس نتيجة لعدم الاتفاق، كما ينظر إليه كحق وصمام أمان يتم ممارسته إذا ما واصلت الحركة السياسية في ممارستها القديمة الناسفة لجسور الثقة.

هناك من يقول بأن الانفصال ولو مؤقتاً أخف ضرراً من استمرار الحرب الأهلية، وقطعاً هذا طرح غير صحيح من وجهة نظر الدكتور الشفيع خضر الذي يؤكد أن هذا الطرح يقلل من حصيلة الجهود المضنية الداخلية والخارجية بهدف تحقيق السلام، كما يقلل من عائد التضحيات الجسام التي استرخصت النفس والنفيس من أجل استعادة الديمقراطية التي توفر أفضل الظروف لحل النزاع وتحقيق السلام. فالحرب الأهلية ليست قدراً محتوماً لا راد له، وقد تعاملت مقررات أسمرا مع شعار تقرير المصير كحق أصيل وأساسي وديمقراطي وكآلية لوضع نهاية فورية للحرب تسهل ترسيخ الديمقراطية والسلام والتنمية.

الوحدة الطوعية

ويقول الدكتور الشفيع خضر إننا مع خيار وحدة السودان، وحدة طوعية تقوم على الديمقراطية والإرادة الحرة وتتأسس على إعادة صياغة الدولة السودانية لتستوعب مضامين النظام السياسي المدني الديمقراطي التعددي، ولتراعي العدالة في توزيع السلطة والتنمية واقتسام الثروة، ولترسخ هوية سودانية تجمع في تكامل الوحدة والتنوع وتتأسس على واقع تعدد الديانات والثقافات والقوميات في بلادنا والذي يجب أن يكون مصدراً خصباً وثراء لهويتنا السودانية، لا سبباً في صراعات دامية مريرة.

ومن جانبه يرى الوزير السابق وسكرتير لجنة الاثنى عشر التي كونها مؤتمر المائدة المستديرة عام 1965 وعضو وفد حكومة السودان الذي أبرم اتفاقية أديس أبابا عام 1972، السيد عبدالرحمن عبدالله في كتابه القيم «السودان.. الوحدة أم التمزق؟» أن مبادىء السيادة الإقليمية والاستقلال لا تزال تعتبر عالمياً أساسية أكثر من تقرير المصير، كما أنه ليس هناك اهتمام بحق الانفصال لأي مجموعة في دولة قائمة وعضو في هيئة الأمم المتحدة، إذ لا يعترف القانون الدولي بحق استقلال مثل هذه المجموعة، ورغم أن الانفصال ليس أمراً محرماً، إلا أن الاتجاه العام هو أن مثل هذا التوحد يمكن التغلب عليه من خلال الاحترام الكامل لحقوق الإنسان كما تنص عليها الأعراف الدولية من دون تجاهل حقيقة أن جوانب السيادة الكلاسيكية الصارمة والرسمية لأمة لم تعد أمراً مقدساً.

ويؤكد الأستاذ عبدالرحمن عبدالله الخبير الإداري في شؤون السودان أن التحدي يتمثل في كيفية وضع شعب السودان المتنوع الأعراق على الطريق الصحيح نحو التكامل الذي لا يمكن أن يتحقق لحل مظاهر التخلف. ويوضح أن الإجراء الصحيح هو أن تمضي أية حكومة حكيمة قدماً وحيثما كان ممكناً في تحسين ظروف أولئك السودانيين المتأثرين بالحرب، وألا تتقيد بفترة انتقالية أو برامج تعمير جزئية لكي تكسب ثقة مواطنيها. وقد يشكل النظام الفيدرالي المقترح بين الشمال والجنوب حلاً مناسباً وقاعدة رائدة لانضمام كيانات فيدرالية لاحقة وفق ما سوف يحدد من مبادىء وأسس دستورية ذات صلة بالحقوق الأساسية واقتسام السلطة ومصادر الثروة والنظم المؤسسية.

يقول الباحث السوداني بيتر نيوت كوك- على سبيل المثال- إن اتفاقية أديس أبابا وبسبب ترتيباتها البانتوستانية لم تكن عادلة لأنها لم تمنح الجنوب قدراً كافياً من الحكم الذاتي لرفع المظالم وحماية نفسه من السيطرة الشمالية.

ورغم كل ما قيل فإن التجربة لم تكن فاشلة فشلاً تاماً كما أنها لم تولد وببساطة من رحم الإمبريالية والمصادر المسيحية، ويكفي قولاً إنها قد حافظت على الوحدة الوطنية، وعالجت قضايا الدين، واللغات، وحققت سلاماً لأكثر من عقد من الزمان، وإذا لم تجر الرياح بما تشتهي السفن فإن ذلك لا بد من النظر إليه في إطار الظروف السياسية والاقتصادية التي تمنح الأعذار وتمنعها.

من رأي بيتر نيوت كوك الثابت أن أسباب النزاع الجنوبي تعود للمظالم السياسية والاقتصادية الهيكلية بسبب غياب الاتفاق الوطني حول أساسيات الدولة والحكم الصالح.

وفي تحديد للسيناريوهات السياسية البديلة يرى كوك في الفيدرالية بديلاً سلبياً نسبة لغياب الإجماع الوطني لخدمة مصالح من يسميهم بالسودانيين المهمشين. أما بالنسبة إلى النظام الفيدرالي الحالي في ظل حكم الإنقاذ، فإن كوك يعتقد أنها مجرد خدعة لأنها لا تخاطب المظالم الهيكلية.

ويرى كوك في تقرير المصير كما يطالب به الجنوب منذ عام 1962 البديل لـ«الأفارقة السود» في السودان ليمارسوا الحق إلى حد تكوين دولة مستقلة أو ذات حكم ذاتي.

إن وجهة نظر كوك حول ممارسة حق تقرير المصير قد أصبحت الآن موضع القبول من غالبية التيارات السياسية الرئيسية. ولقد تم الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير في 1994 حين أصدرت «الإيجاد» بيان النوايا لحل نزاع جنوب السودان، وقد تضمن البيان: الوحدة كخيار أساسي، أو كبديل، ممارسة جنوب السودان لحق تقرير المصير. وبالمثل في عام 1995 أصدر التجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم الحركة الشعبية لتحرير شعب

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

السودان إعلان اسمرا الذي اجاز مبادىء «الإيجاد» كأساس للتسوية إلى جانب تضمين قضايا مثل علاقة الدين بالسياسة وبعض الحقوق الأساسية الأخرى.

ومن ناحية أخرى فإن حكومة الإنقاذ الوطني أيدت مبدأ ممارسة حق تقرير المصير ووقعت في 1997 اتفاقية الخرطوم للسلام مع عدد من الفصائل الجنوبية وتم تضمين مواد تلك الاتفاقية والشبيهة في جوانب عديدة باتفاقية أديس أبابا في دستور البلاد لعام 1998 الحالي.

وينص الدستور على إجراء استفتاء عن جنوب السودان حول الخيارين التاليين وهما بالتحديد:

أ- الوحدة.

ب- الانفصال.

وفي حديث له أمام سمنار عن آفاق السودان الدستورية، اتهم بيتر نيوت كوك حكومة الإنقاذ الوطني بـ«سرقة إعلان أسمرا وإعادة تركيبه كما لو أنك تأخذ أشياء من سيارة وتضعها في سيارتك»، وحتى الموقعين على إعلان أسمرا (التجمع الوطني الديمقراطي) لم يسلموا لاحقاً من اتهامات كوك بأنهم غير جادين فيما يتعلق بموضوع تقرير المصير.

وفي الواقع فقد ثبت أن تشاؤمه كان أشبه بالنبوءة إثر الخلافات الحادة التي نشبت بين أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي، ورغم ذلك يرى كوك بأن الفترة الانتقالية المتفق عليها والتي سوف تسبق ممارسة حق تقرير المصير ينبغي أن توفر الثقة المرغوب فيها. هذا ويؤكد كوك أنه في حالة الفشل فإنه لن يكون للجنوبيين خيار غير ممارسة حق تقرير المصير وفق ما يرون.

وكوك ليس هو الصوت الوحيد الذي ارتفع بالتعبير عن شكوكه، فقد عزف مشاركون آخرون في السمنار المشار إليه على التوتر نفسه مثل عبدالوهاب الأفندي، المثقف الإسلامي المستقل، والذي أشار إلى أن الأحزاب السودانية

▼▼

المختلفة ليست مقتنعة بجدية كافية بأن تقرير المصير هو السبيل لحل النزاع.

ويقول عبدالرحمن عبدالله: «بدوري أعتقد بأنه مما يدعو إلى التضليل الزعم بأن الكتل السياسية بقبولها مبدأ حق تقرير المصير قد وصلت أخيراً إلى ضوء في آخر النفق. إن ذلك بعيد عن الحقيقة، فعدم الثقة ما زال موجوداً والحرب لا تزال تدور والمقترحات الجديدة تترى من أهل المكر السيىء والأشقاء، بينما المواقف السياسية المتقلبة والتي يمارسها السياسة السودانيون تربك الشعب الحائر أصلاً».

وبرغم أن التطورات السياسية انتقلت بالصراع إلى مرحلة جديدة إلا أنها أثارت بعض الأسئلة الصعبة: ما هي العوامل المحفزة التي دعت بالقوى السياسية إلى قبول مبدأ حق تقرير المصير؟ هل تبين لهم مشروعية الحق كجزء من حقوق الإنسان؟ أم لا يتعدى الأمر بالنسبة اليها انتهازية سياسية بغرض الوصول إلى السلطة؟ وهل ستقود ممارسة حق تقرير المصير إلى ميلاد دولة منفصلة أم ستكرس الوحدة الوطنية؟ وهل سيطلق إجراءات ذلك الحق مطالب أخرى من عقالها لينفتح «صندوق باندورا» عن قوى تمرد جديدة؟ وهل ستكون الفترة الانتقالية المقررة كافية لترسيخ العمل وتفعيل مؤسسات الديمقراطية والخدمة العامة والأجهزة القضائية والدفاع الوطني وهي الأدوات التي يمكن من خلالها استعادة الثقة؟

ويؤكد عبدالرحمن عبدالله أن هذه أسئلة ملحة تستدعي التأمل العميق في ضوء ظروف السودان الراهنة واحتمالات المستقبل، على أني على يقين أن حق تقرير المصير إذا مورس بحرية فإن النتيجة الأكثر احتمالاً هي ميلاد دولة منفصلة نظراً إلى العقود الطويلة من الصراع والمعاناة.

وإذا كان الخيار سيكون على هذا النحو أفليس من المستغرب أن يتحدث بعض القادة السياسيين بكل تلك الثقة عن أن النتيجة ستكون لصالح الوحدة الوطنية؟ ألا يبدو ذلك سذاجة سياسية أكثر منه تقييماً موضوعياً؟ إن التأكيد على حق تقرير المصير على أمل استعادة الثقة المفقودة وفي مثل هذا الوقت القصير، يصعب استيعابه في ضوء ظروف القهر السياسي والضعف الإداري والاقتصادي السائدة. كما أن حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية، وإعادة البناء، وتحقيق الأمن ودفع عجلة الاقتصاد لا يمكن تأمينها إذا كان الهدف هو استعادة الثقة في الوقت القصير الذي حدد.

ويوضح عبدالرحمن قائلاً: «إنني أؤمن إيماناً عميقاً بوحدة بلادي، وأن هذا النزاع المستمر لا يستعصي على الحل إذا ما تم احترام حقوق الإنسان الأساسية من خلال الممارسة الديمقراطية واقتسام السلطة. وإذا كان لنا أن نحكم بالشواهد التاريخية فإن ثمة فرصاً عديدة قد لاحت لنا لفض هذا النزاع المؤلم ولكننا فشلنا في

تعبير مهم: كان يمكن أن يشكل مؤتمر المائدة المستديرة في 1965 قاعدة قوية لعلاقة سليمة وديمقراطية لولا انعدام الثقة بين الطرفين. وفشلها في التفاوض من منطلق حسن النية. كان ذلك المؤتمر مواجهة مفتوحة طرحت خلالها المطالب ووجهات النظر بكل صراحة ووضوح، وقد اتخذ المؤتمر بعض القرارات الإيجابية مثل الإجماع الرافض للاتجاهات الانفصالية أو استمرار النظام المركزي الموروث. أو اللجوء للقوة لحل الخلافات، والأكثر من ذلك فإن المسائل التي اختلف حولها مثل العلاقات الدستورية تمت إحالتها على ما صار يعرف بلجنة الاثني عشر للنظر فيها بغرض التوصل إلى توصيات ترفع إلى مؤتمر ثان للمائدة المستديرة والذي لم يتم انعقاده للأسف الشديد».

ومع أن موضوع ممارسة حق تقرير المصير أصبح مركز اهتمام متزايد وموضوعاً معقداً، ولا يمكن تناوله باستخفاف، أو تنفيذه من خلال اتفاقية جزئية أو حلول قصيرة الأمد قد تشق صفوف السودانيين، أو عن طريق مطالب معادة تتصاعد يوماً بعد يوم من قبل فصيل جنوبي أو شمالي.

إن حق تقرير المصير قضية بالغة الأهمية، ليس من حق أحد سوى الشعب السوداني بأجمعه أن يقرها أو لا يقرها، بصرف النظر عما يضمره المستقبل. وإذا قدر لهذا الاتجاه أن يعلو على غيره فإن تحدياً سياسياً ذا عواقب بعيدة المدى سيكون على المحك في ضوء ما يحدث من تطورات سياسية لا يمكن التغلب على تفاعلاتها السالبة إلا إذا ما كسب السودانيون معركتهم من أجل المساواة والعدالة والديمقراطية.

تقرير المصير

إن فكرة أو مبدأ تقرير المصير تعود إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى بالرغم من أن نهاية الحرب العالمية الثانية وميلاد الأمم المتحدة وتحرير الشعوب المستعمرة أعطت الضوء الأخضر لأول اتفاقية دولية تتعلق بموضوع حقوق الإنسان، فالمادة الأولى (الفقرة الثالثة) من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن الغرض الأساسي هو تحقيق التعاون الدولي لوضع حد للمشاكل العالمية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، وتطوير وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون اعتبار للعرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

ويدعو الميثاق إلى علاقات صداقة بين الدول ويناشد الدول الأعضاء أن تعمل منفردة ومجتمعة على تأكيد احترام حقوق الأنسان لشعوبها والشعوب الأخرى من دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

ومن ناحية أخرى فإن المادة الثانية (الفقرة2) من الميثاق تنص على قيام كل الأعضاء، ومن أجل ضمان الحقوق والمنافع

الناتجة من عضويتهم، بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم في هذا الميثاق.

وفي هذا الصدد فإن التزامات السودان تؤكدها عضويته في هيئة الأمم المتحدة، كما يؤكدها ارتباطه بالمعاهدات الدولية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية وتلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

خطت قضية حقوق الإنسان خطوة مهمة إلى الأمام في عام 1948 بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيداً لـ«كرامة الإنسان» مفسحاً الطريق بذلك

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

اتفاق ماشاكوس، إلى أين؟

لصدور معاهدتين دوليتين اجيزتا في 1966 وجرى إقرارهما في 1976، على التوالي.

عالجت الأولى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما عالجت الثانية الحقوق المدنية والسياسية. وكلا المعاهدتين تؤكدان مبدأ حق تقرير المصير كمبدأ عالمي وتدعوان الدول الأعضاء إلى «الدعوة لتحقيق مبدأ حق تقرير المصير» وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتؤكد المعاهدتان أيضاً أن لكل الشعوب الحق في تقرير المصير، وأنه بموجب ذلك الحق فإنهم أحرار في تقرير وضعهم السياسي وتحديد مسار تطورهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولكن ميثاق الأمم المتحدة اعتمد الحدود التي كانت عليها الدول الأعضاء حين حصلت على حق تقرير المصير وانضمت إلى قافلة الدول المستقلة.

فتحت المعاهدات السابقة الباب أمام مزيد من التطورات في مجال حقوق الإنسان من خلال مواثيق اتفاقيات إضافية ووسائل رقابة. وعلى وجه التحديد فإن الفترة ما بين 1993 - 1995 كانت ذات أهمية خاصة حيث حدث خلالها تقدم ملحوظ في مجال حقوق الإنسان، فقد أكد مؤتمر فيينا الدولي حول حقوق الإنسان الذي انعقد في 1993 مساواة وعالمية حقوق الإنسان. ووضع المؤتمر بذلك حداً للمساجلات السابقة حول الأهمية النسبية لنوع أو آخر من أنواع حقوق الإنسان.

إن المعادلة التي توصل اليها مؤتمر فيينا لا تتضمن ما يشير إلى أن شعوب دولة مستقلة لا تملك حق تقرير المصير، ولكنها تملك الحق في أن يكون لها حكومة شاملة وديمقراطية وممثلة للشعب يمكنها بالنيابة عنه السعى نحو تنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، علماً بأن الوضع السياسي قد تم حسمه حين أصبحت الدولة مستقلة ذات سيادة. وبكلمات أخرى فإن سيادتها الإقليمية ووحدتها السياسية تبدو أرفع قدراً من حق تقرير المصير.

إن حرمة الدولة ظلت موضع تقدير منذ ميلاد هيئة الأمم المتحدة، وكما يعتقد الكثير من الخبراء القانونيين والحكومات فإن تشرذم الدول القائمة عامل سلبي يمكن أن يهدد السلم والاستقرار العالميين.

وحق تقرير المصير رغم أنه تعمق الآن في مبادىء القانون الدولي، إلا أنه «محاط بسياج من العبارات القانونية بحيث يصبح عملياً غير ذي معنى للتداول القانوني والسياسي». ومن الطبيعي للدول نفسها، كمشرّعة للقانون الدولي أن تنظر بحذر لحق تقرير المصير، وبالنسبة إلى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

■ الشعب خير إستعادة الديمقراطية توفر أفضل الظروف لحل النزاع واحلال السلام

■ عبدالله عبدالرحمن: الشعب على درجات الانفصال من خلال الاحترام الشامل لحقوق الإنسان

الانفصال فإنه يفتقر إلى التأييد بموجب القانون الدولي رغم أن هذا القانون لا يمنع الانفصال.

في مقالة بعنوان «تقرير المصير والسيادة الإقليمية ونظم الدول الافريقية»، يوضح كراوفورد يونغ الخليفة التاريخية لتطور موضوع تقرير المصير لا سيما منذ ميلاد الأمم المتحدة، ويشير إلى أنه بنهاية الحرب العالمية الثانية فإن الشعوب المستعمرة نالت الاستقلال والاعتراف بسيادتها كما منحتها الدول المستعمرة.

إضافة إلى ذلك فإن اجتماعات قادة الدول الافريقية في أكرا وفي القاهرة وفي عامي 1958 و1964 على التوالي أقرت أهمية احترام استقلال كل دول وسيادتها.

غير أن يونغ يوضح أن ممارسة حق تقرير المصير قد أضحت من الصعوبة بمكان في إطار الدولة الحديثة لأن استقلال الدول الافريقية تضمنه الأسرة الدولية كما هو مضمّن في الأمم المتحدة التي تعتبر مبادىء المساواة التي تعتمدها مقبولة دولياً.

ولكن يونغ رغم ذلك يشير إلى أن المساعي لتطبيق حق تقرير المصير لم تتوقف مستشهداً بحركات العصيان الافريقية التي اندلعت في أعقاب الاستقلال مثل التمرد المسلح في جنوب السودان كمثال على النضال العنيف الناتج من مظالم عرقية تحولت إلى حركة ذات أجندة وطنية.

ويدعو المؤلف بصورة خاصة إلى ضرورة استكشاف حل يتجاوز الطريق المسدود الحالي وبسرعة، ويقترح معالجة سياسية مقبولة للجنوب.

إن اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم قد تدعّم بفضل انتشار التعليم، وحركة انتقال الناس، والتفاعل السياسي عبر الكيانات الإثنية المختلفة.. الخ. كما أن الهجرة الجنوبية إلى الشمال، على سبيل المثال، بصرف النظر عن مسبباتها، سواء كانت على شكل عمالة رخيصة أو هروب من ويلات الحرب، قد تصبح يوماً ما- ويا للتناقض- عاملاً للتقارب والتكامل!

في وقت ليس بالبعيد لم يكن الجنوبيون يشاهدون إلا كعمال خدمة في بعض صيدليات الخرطوم القليلة وبقالاتها التي يملكها مسيحيون أو كمجموعة من الطلاب في أروقة الجامعة القومية.

ولكن التحدي الذي يواجه السودانيين الآن وبعد أن أصبحوا أكثر اتصالاً هو إزالة ما بينهم من صراع وتحقيق تعايش إيجابي. وأن يجعلوا من التباعد والتمزق شيئاً منسياً عبر تأسيس علاقة مبنية على احترام حقوق الإنسان والحفاظ على وطن موحّد في إطار نظام فيدرالي يتسع لمن يريد الانضمام تحت لوائه سواء في الجنوب أو في الشمال، وفق ما يوضع من ضوابط دستورية في هذا الشأن.

وفي هذا المجال فإن الحجج القانونية التي سبق ذكرها حول حق تقرير المصير تستهدف عكس الفهم الدولي للموضوع من وجهة النظر القانونية البحتة رغم الإقرار بأن ما هو على المحك في بلادنا أهم من الاعتبارات القانونية الصرفة.

إن السرد القانوني لم يقصد منه الدفاع عن أي نظام للحكم الوطني يبقي على المظالم السياسية والمعاناة البشرية، وإنما القصد هو إبراز أن حق تقرير المصير يمكن أن يختفي تماماً كخيار سياسي إذا نجح السودانيون في التوصل إلى نظام حكم تصبح فيه الديمقراطية هي أسلوب الحياة المقبول وأن ممارسة حق تقرير المصير بناء على ذلك قد لا يكون هو الطريق الوحيد المتاح كحل سياسي نهائي إذا انتعشت مبادىء الديمقراطية وأصبحت الضامن الدائم لحقوق الإنسان الأساسية.

ويشير عبدالرحمن عبدالله إلى أنه يوافق وجهة النظر التي تقول إن هناك قدراً كبيراً من العاطفة في الحديث حول تقرير المصير، مما يمكن أن يسفر عن تاريخ عرقي مزيف، والأكثر من ذلك فإنها يمكن أن تستثير تعريفات مصطنعة للغاية حول من يشكل «شعباً» بغرض التمتع بحق تقرير المصير. وبحق، فإن تقرير المصير للشعوب- وللأسف- معرض في كثير من الأحيان لنزعات سياسة الشارع.

عبر جوزيف قرنق وكان عضواً بارزاً في الحزب الشيوعي السوداني عما اعتبره نظرة موضوعية للحالة السودانية وبالرغم من ان كلماته هذه قد قيلت قبل عدة عقود من الزمن فإنها لا تزال تنطلق بالحق والحكمة.

كان قرنق، الذي أعدمه نظام مايو في أعقاب انقلاب شيوعي فاشل، يؤمن بأن مشكلة الجنوب هي انعكاس للمسألة القومية. وبالنسبة له فإن المدخل الصحيح الذي ينبغي أن يتخذه الجنوبيون والشماليون هو أن يقدروا ظروف الجماهير الجنوبية فينتشلوها من هوة المصاعب التي تبدو بغير قاع. وكان قرنق يؤمن، على وجه الخصوص، بأنه لا يوجد كيان وطني متجانس في الجنوب يبرر تطبيق مبدأ حق تقرير المصير، وسواء اتفق المرء أو اختلف معه فإن التغيير عبر الديمقراطية والتنمية يظل هو الحل الأمثل إلى أقصى الحدود.

وإذا أمكن لنظام فيدرالي ذي جدوى أن يكون خيار السودانيين فإن ك.س هوير وهو في طليعة العارفين بالموضوع قد اقترح، منذ زمن، مدخلاً واقعياً حين أشار إلى أن المطلوب في المحصلة النهائية لا يعدو أن يكون حكومة صالحة لأن المهم هو أهلية أو عدم أهلية أي نظام سياسي.

ويذكر هوير بأن النظم الفيدرالية كما تمارسها دول مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأميركية واستراليا وسويسرا وقد تطورت مع الوقت إلى أشكال من العلاقات الخلاقة

على خلفية الثقافة والممارسات الديمقراطية الغربية، وإذا جاز اقتباس التعبير فمن خلال «الخبرة وليدة الحكمة» والأمل معقود على أن ينجح السودانيون في تأسيس نظام خلاق لدولة فيدرالية، إذ من الواضح أن النزاع قد وصل إلى مستوى من الدمار يقتضي أن يوقف فوراً لتندمل الجراح ويتم الوفاق ولتختفي شعارات «تقرير المصير»، «الفترات الانتقالية»، «بناء الثقة».. الخ.

غير أن النظام الفيدرالي كخيار سياسي، ينبغي أن يرتكز على ما يسميه دانيال إيلازار «الحكم الذاتي زائداً المشاركة في السلطة»، بمعنى أن النظام الفيدرالي الحقيقي ليس مجرد الواجهة الشكلية وانما هو نظام الحكم الذي ترتكز مفاهيمه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على رابطة تعاقدية ذات طبيعة يفترض أن تكون دائمة:

1- توفر المشاركة في السلطة.

2- تعالج موضوع السيادة.

3- تكمل ولكن لا تحل محل أو تزيل الروابط الحيوية= السابقة حيثما وجدت.

ويذكرنا هذا المفهوم بتجربتنا في الحكم الذاتي في جنوب السودان خلال الفترة 1972 - 1983 والتي، وبرغم النواقص العديدة، كانت في جوهرها تتميز بأوجه شبه للترتيبات الفيدرالية في إطار دولة موحدة بالرغم من أن جون قرنق يحط من قدر تلك التجربة ويعتبرها صفقة فساد فرضت على شعب الجنوب بواسطة الصفوة البرجوازية الشمالية والجنوبية! وهو تقييم من وجهة نظري فيه ظلم فادح لأن العيب لم يكن كله في اتفاقية أديس أبابا، بحد ذاتها، وإنما في الأخطاء والمصاعب التي وإلى حد كبير أعاقت التنفيذ الفعال.

كانت الاتفاقية- بحكم تعريفها- نوعاً من الحكم الاقليمي الذي كان يمكن أن يطور بمرور الوقت إلى مستويات أرقى في شكل الحكم وسلطاته ونظمه رغم الثغرات ومواقع الفشل.

ومن منتقدي اتفاقية أديس أبابا الأكثر قسوة السفير السوداني السابق سيمون كلسكه الذي وصف الاتفاق بأنه «غير حقيقي» و«صارم» «مثير للخيبة» ويرتكز على «حوار بين السيد وعبده». ورغم هذا التقويم الجائر فإن نظرة هذا الدبلوماسي للمستقبل تبدو أكثر تفاؤلاً إذا ما تم- وفقاً لما يأمله- تغيير في السلوك وجرى البحث عن حلول تضمن الوحدة.

وفي اقتراحه لعلاقة سياسية مستقبلية في سودان متعدد الأعراق، يشارك كلسكه وجهات النظر التي عبر عنها دانيال إيلازار حول الرابطة السياسية العليا والمشاركة في السلطة والحفاظ على العلاقات الحيوية السابقة. كما يعبر عن رأيه في أن «تعبيرات مثل الحكم الذاتي والفيدرالية والكونفدرالية لا تعني شيئاً والمهم هو توزيع السلطات وتأسيس أدوات الرقابة وتوفير الضمانات لوحدة الأرض حيث يتمتع كل مواطن بحرية التعبير عن حقوقه الدينية والسياسية من دون خوف او تمييز أو تخويف أو قهر».

وفي المحصلة النهائية فإنني أجد رأياً مقنعاً في قول هوير بأن كلمات مثل «الفيدرالية» لا توجد في الدستور الأميركي وهو نظام ذاته الذي أطلق عجلة الفيدرالية الحديثة، وأن «الحكومة الفيدرالية ليست دائماً وحيثما كانت حكومة صالحة، فهي على الأكثر وسيلة للحكم، وليست أمراً صالحاً في حد ذاتها، وعليه وبينما أسجل أنه من الضروري تعريف النظام الفيدرالي بصورة دوغماتية فإنني لا أذهب إلى ضرورة تطبيقه بصورة عقيدية بلا نقاش. إن الخيار أمام أولئك الذين يشكلون حكومة بين مجموعة دول أو بين مجتمعات محلية لا يشترط أن يكون ذلك في إطار نظام حكم فيدرالي تماماً أو غير فيدرالي، بل إن لهم الحرية في استغلال مبدأ الفيدرالية بالشكل والدرجة اللذين يرونهما مناسبين وفقاً للظروف الخاصة بهما».

وكيفما كانت الحلول التي يتوصل اليها السودانيون فإن عليهم وبعون الله الإسراع في ذلك لثلاثة أسباب:

أولاً: طوال نصف قرن ألحق النزاع قدراً كبيراً من الدمار في الشعب والبلاد.

ثانياً: أن الحل السلمي هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع.

ثالثاً: أن إعادة البناء تقتضي جهداً كبيراً.

ويختتم عبدالرحمن عبدالله مداخلته بالقول إن التسويف لن يتيح للسودانيين الحفاظ على وحدتهم، وإذا ما وصلوا إلى نقطة اللاعودة فإن التمزق يصبح واقعاً لا مناص منه، وبالتالي فإن الالتزام المطلق بالوحدة الوطنية ينبغي ألا يكون رهيناً بالمعادلات السياسية الغامضة أو البواعث الايديولوجية الضيقة أو المبادرات التي تأتي من كل صوب والتي يمكن أن يؤدي بعضها إلى التمزق. فمن المهم التوصل إلى طريق مختصر للسلام من خلال إرادة سياسية سودانية ترتكز على الديمقراطية واقتسام السلطة، علماً بأن السودانيين يؤمنون بالسلام والوحدة والحكم الصالح.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية